عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة يكرم بدر الخرافي

الخرافي: نشر ثقافة التعامل الإنساني والتسامح جزء من مسؤولية زين الاجتماعية

جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة خلال كلمته الترحيبية

كرم الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البحرينائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مجموعة زين بدر ناصر الخرافي في قصر الصخير تقديرا الجهود المجموعة في نشر ثقافة التعامل الإنساني والتسامح بين الشعوب.

وأعـرب جلالته عـن تـقـديـره للمشاركة المتميزة للمجموعة في فعاليات "هذه البحرين" التي استضافتها مدينة لـوس أنجـلـوس الأمـريـكـيـة مـؤخـرا، كما ثمن جلالتهالنتائج الطيبة التي حققتهاهذه الفعالية الدولية، والمتمثلة في الإعـلان عن تدشين مركز عالمي للحوار والتعايش السلمي، و"إعلان مملكة البحرين" كوثيقة عالمية لتعزيز الحرية الدينية.

وأثنى جلالته على جهود سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة في توضيح موقف المملكة الراسخ اتجاه حماية الحريات، واحترام التعددية بتنوعها الفكري والثقافي، كوسيلة مثلى للحفاظ على خصوصية ومكانة البحرين كموطن للمحبة والسلام.

ونوه جلالة الملك على أهداف هذا المشروع العالمي بما يحمله من رسائل نبيلة تعتبر التسامح والتقارب الديني قيمة حضارية مثلى لتحصين المجتمعات والحفاظ على مدنيتها وتحضرها، وأن تجد في الحوار الوسيلة الآمنة لتحقيق التقارب الإنساني ومد جسور التسامح والوئام بين الشعوب، والوقوف في وجه قوى التطرف والإرهاب.

وأعرب عاهل البحرين عن شكره للجهود التي ساعدت في تثبيت موقع مملكة البحرين كمركز عالمي لاحتضان وإطلاق المشاريع والمبادرات الهادفة إلى تعزيز التقارب الحضاري بين الأديان، ومختلف الثقافات للوصول إلى السلام والرخاء المنشود لنماء المجتمعات الإنسانية.

ومـن ناحيته أعـرب نـائـب رئـيـس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مجموعة زين بدر ناصر الخرافي عن اعتزازه بهذا التكريم وقال " إن تكريم جلالة الملك حمد بن عيسى هو وسام على صدورنا جميعا في مجموعة زين، كما أنه سيكون بمثابةدافع لنا للاستمرار في نهج أعمالنا في مجالات المسؤولية الاجتماعية «.

وأضاف الخرافي قائلا " نقدر الجهود المضنية التي تقوم بها مملكة البحرين تحت قيادة صاحب الجلالة ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لإبراز الوجه الحضاري للمملكة، وحثها الدائم على مبدأ الحوار والتعايشالسلمي، ونشر ثقافة التعامل الإنساني بين الشعوب». وأوضح الخرافي قائلا " لقد كانت فعاليات (إعلان مملكة البحرين) التي انعقدت في لوس أنجلوس بالولايات المتحدة الأمريكية، خير دليل على عزم المملكة لمواصلة هذا النهج السامي».

وأضـاف بـقـولـه " مـا مـن شـك أن هـذه الفعالية الدولية التي لاقت استحسانا عالميا واسـعـا، قدمت دعوة حقيقيةللسلام إلى كل بلاد العالم، كما أنها نادت بتكثيف الجهود من أجل التصديللنزاعات، والقضاء على الإرهاب».

وبين الخرافي بقوله "مجموعة زين دائما ما تحرص في كافة برامجها وأعمالها على الاصطفاف مع الجهود التي تتصدى للنزاعات والقضاء على الإرهاب، وبث دعوة السلام بين الشعوب، حيث تمثل جزءا من مسؤوليتها الاجتماعية».

الجدير بالذكر أن فعاليات "هذه البحرين" قامت بعرض عمل مجموعة زين الذي أطلقته في شهر رمضان الماضي، والـذي تـنـاولـت فيه قضية الإرهـاب الـذي يستهدف استقرار كافة أشكالالحياة، وذلك لإيمانها بأن الجريمة الإرهابية تؤثر على تماسك الشعوب، وتخلف ورائهاانشقاقات عنيفة يصعب رأبها.

وكانت فعاليات "هذه هي البحرين" انطلقت تحت رعـايـة جـلالـة الملـك حمد بـن عيسى آل خليفة عاهل البحرين، في مدينة لوس أنجلوس الأمريكية في سبتمبر الماضي، والتي شهدت إطلاق "إعلان مملكة البحرين" والتدشين الرسمي لمركز الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان والتعايش السلمي، وقد قام بافتتاح هذا الحدث الدولي سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الخيرية وشـؤون الشباب رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية، وبحضور ممثلين من البيت الأبيض وهيئة الأمم المتحدة، والعديد من من الشخصيات الإعلامية والإجتماعية.

وشهدت أعمال هذه الفعاليات العديد من الحوارات والنقاشات الفكرية بين القيادات الشابة حول ما يحمله جيل الشباب من طموحات مشتركة تسهم في تحقيق التقارب الفكري ومساهمات الجيل الجديد في صياغة رؤى مبتكرة لمد جسور السلام والتسامح وتقبل الآخر من ثقافات وأديان مختلفة.

وعلى هامش هـذه الفعاليات تم تدشين مركز الملك حمد الـعـالـمـي للتعايش السلمي، الـذي سيجعل من المملكة مركزاعالمياللتعايش والسلام بين الأديان، حيث أنالرسالة الرئيسية لهذا المركز تتمثل في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات المختلفة، وذلك للحد من الصراعات وتحقيق السلام.

الوزني تراجع إلى 1.5 بالمئة بعد أن فقد 7 نقاط تقريباً

«بيان»: خسائر مؤشر كويت 15 تخطت الـ 2 بالمئة على المستوى الأسبوعي

- الضغوط البيعية كبدت البورصة ما يزيد عن 380 مليون دينار من قيمتها
- الكويت باتت مرتبطة بالمصطلحات الاقتصادية السلبية التي تتضمنها التقارير الدولية

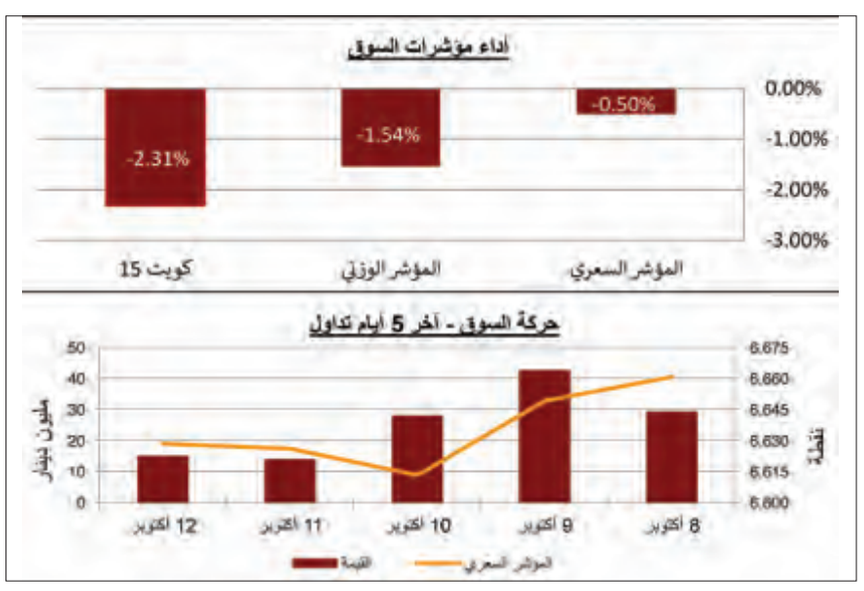

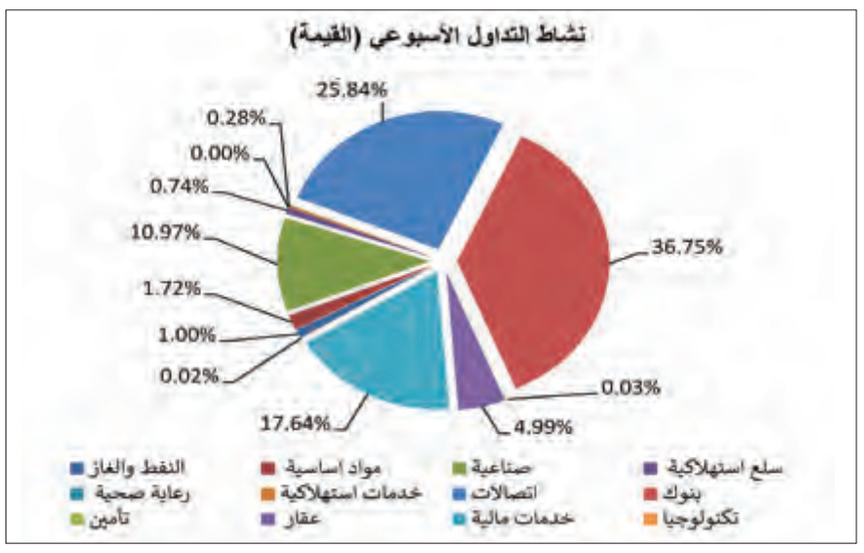

قال تقرير شركة بيان للاستثمار أنـه بـعـد المـكـاسـب الـتـي حققتها البورصة خـلال الفترة السابقة بفضل موجة الشراء التي استهدفت الأسـهـم الـقـيـاديـة والتشغيلية، خـاصـة بـعـد تـرقـيـة الـبـورصـة وانضمامها إلى مؤشر «فوتسي»، جـاءت عـمـلـيـات جـنـي الأربـاح لتلعب دورها في التأثير على أداء مؤشراتها الثلاثة خلال الأسبوع المنقضي، دافعة إياها إلى التراجع وتسجيل الخسائر وإنهاء تداولات الأسبوع في المنطقة الحمراء؛ وقد شملت تلك العمليات العديد من الأسهم المدرجة في السوق وسط تركيز المـتـداولـون على الأسهم الثقيلة الـتـي شـهـدت ارتـفـاعـات واضحة في الفترة السابقة، وهو ما انعكس بشكل مباشر على أداء مؤشر كـويـت 15 بشكل خـاص، والذي تخطت خسائره نسبة الـ2% على المستوى الأسـبـوعـي، وذلـك بعد أن فقد حوالي 24 نقطة، فيما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني 1.5%، بعد أن فقد 7 نقاط تقريباً؛ فـي حـين سجل المـؤشـر السعري خسارة أسبوعية نسبتها 0.50% بعد أن فقد ما يقرب من 34 نقطة من قيمته نتيجة استمرار المضاربات السريعة والضغوط البيعية التي استهدفت بعض الأسهم الصغيرة في معظم جلسات الأسبوع.

الضغوط البيعية

وقد تسببت الضغوط البيعية الـتـي شـهـدتـهـا الـبـورصـة خـلال الأسبوع الماضي في تكبدها ما يزيد عن 380 مليون دينار كويتي من قيمتها الرأسمالية، والتي وصلت بنهاية الأسبوع إلى 28.89 مليار دينار كويتي، بانخفاض نسبته 1.31% عن مستواها في الأسبوع قبل السابق، والـذي بلغ 29.41 مليار دينار كويتي؛ لتتقلص بذلك نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية للسوق منذ بداية العام الجـاري وتصل إلى 13.70% بالمقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2016، والتي بلغت آنـذاك 25.41 مليار د.ك. (مـلاحـظـة: يتم احتساب القيمة الـرأسـمـالـيـة للشركات المـدرجـة في الـسـوق الرسمي على أسـاس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

عـلـى الـصـعـيـد الاقـتـصـادي، واستكمالاً لمسلسل تراجع الكويت في المؤشرات الاقتصادية الدولية المختلفة، فقد تـزايـدت في الفترة الأخيرة التقارير الاقتصادية التي تشير إلى تأخر الاقتصاد الكويتي فـي الكثير مـن الأصـعـدة، وكـان آخرها هو تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الـصـادر عـن (صـنـدوق النقد الدولي) والذي توقع انكماش الاقتصاد الوطني في عـام 2017 بنسبة 2.1% بعد أن كانت توقعاته في شهر ابريل المنقضي تشير إلى انكماش نسبته 0.2% فقط، فيما أشـارت توقعات الصندوق لعام 2018 إلى تحقيق الاقتصاد المحلي نمـو نسبته 4.1%. على صعيد متصل، تـراجـع ترتيب الكويت في مؤشر حرية الاقتصاد العالمي لعام 2016 والـذي يصدره معهد (فريزر) للأبحاث الـذي يتخذ من كندا مقراً له، حيث حلت الكويت في المرتبة الـ97 عالمياً في العام 2017 بعد أن كانت في المرتبة الـ71 في العام الماضي؛ هذا ويقيس مؤشر الحرية الاقتصادية مدى ما تقدمه المؤسسات والسياسات في الدولة من دعم للحرية الاقتصادية.

الجـديـر بـالـذكـر أن الـكـويـت بـاتـت مرتبطة ارتـبـاطـاً وثيقاً بالمصطلحات الاقتصادية السلبية التي تتضمنها العديد من التقارير الـتـي تهتم بـالـشـأن الاقـتـصـادي الـعـالـمـي، كـالـتـراجـع والـتـذيـل والانكماش والتخلف .. إلـخ، تلك المصطلحات الـتـي بـاتـت للأسف هـي السمة الرئيسية التي تميز اقتصادنا في السنوات الأخيرة على الرغم من الامكانيات الكبيرة التي تمتلكها الكويت، سواء كانت مالية أو بشرية، تلك الإمكانيات الـتـي كـان مـن المـفـتـرض أن تدفع الـدولـة إلـى شغل مراتب متقدمة جـداً على المستوى الإقليمي على الأقل، إلا أن عدم الاستغلال الأمثل لها أدى بنا إلى الهبوط سريعاً إلى مستويات متخلفة وبشكل شبه مستمر، علماً بأن الكثير من الدول المتقدمة لم يكن لديها الامكانيات الـتـي تمتلكها الـكـويـت، ولكنها امتلكت الرغبة الحقيقية والعزيمة القوية والقدرة على اتخاذ القرارات الجريئة للتغيير في نمطها الإداري والاقتصادي، أي أنها فعلت مفهوم الحرية الاقتصادية بشكل سليم، مما دفعها إلـى تحقيق التقدم من خـلال الاستغلال الأمـثـل لـما لديها مـن مـوارد، بـالإضـافـة إلـى تنفيذ إجراءات فعالة ساهمت في تشجيع الاستثمار واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ممـا سـاهـم فـي تعزيز مستويات نمو اقتصادها.

بورصة الكويت

وبـالـعـودة إلـى أداء بـورصـة الكويت خلال الأسبوع الماضي، فقد وقع السوق خلال الأسبوع الماضي تحت تأثير عمليات جني الأربـاح الـتـي شملت الكثير مـن الأسـهـم القيادية والصغيرة، وسط تركيز الـضـغـوط البيعية على الأسهم القيادية، خاصة تلك التي كانت قد تمكنت من تحقيق الارتفاع في الجلسات السابقة، وهو ما انعكس بشكل سلبي على المؤشرين الوزني وكـويـت 15، والـلـذان كـانـا أكثر تسجيلاً للخسائر مقارنة مع المؤشر السعري. وجـاء هـذا الأداء وسط ترقب نسبي من بعض المتداولين الذين ينتظرون إفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية لفترة التسعة أشهر المنقضية من العام الجـاري، وهـو الأمـر الـذي ساهم نسبياً في انخفاض معدلات التداول سواء على صعيد الكمية المتداولة أو قيمة التداول، إذ انخفض متوسط عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع بنسبة بلغت 20.96% وذلك بعد أن وصل إلى 131.14 مليون سهم، في حين انخفض متوسط السيولة النقدية في السوق خلال الأسبوع بنسبة 18.28% وذلـك بعد أن وصـل إلـى 25.83 مليون دينار كويتي. وعلى صعيد الـتـداولات اليومية، فقد شهدت جلسة يوم الأحد تباين أداء مؤشرات السوق الثلاثة، حيث استطاعت المؤشرات الوزنية أن تحقق مكاسب محدودة بنهاية الجلسة على وقع عمليات الشراء الانتقائية التي تركزت على بعض الأسـهـم الـقـيـاديـة، خاصة أسهم قطاع البنوك التي من المتوقع أن تفصح عن نتائج فصلية جيدة، فيما تراجع المؤشر السعري نتيجة الـضـغـوط البيعية الـتـي شملت بعض الأسهم الصغيرة، لاسيما الأسهم الخاملة والأسهم التي تقل أسعارها عن قيمتها الدفترية. هذا وشهدت الجلسة التالية اجتماع مـؤشـرات الـسـوق الـثـلاثـة على الإغلاق في المنطقة الحمراء، متأثرة بعمليات جني الأرباح القوية التي شملت الكثير من الأسهم المدرجة وعـلـى رأسـهـا الأسـهـم القيادية، وذلك وسط ارتفاع معدلات التداول مقارنة مع الجلسة السابقة، لاسيما على صعيد السيولة النقدية التي ارتـفـعـت بنسبة 45% تقريباً، لتصل إلى أكثر من 42 مليون دينار كويتي.

أما جلسة منتصف الأسبوع، فقد واصلت البورصة أدائها السلبي وتراجعت مؤشراتها الثلاثة بنهاية الجلسة متأثرة بتزايد واشتداد عمليات جني الأرباح على الأسهم القيادية بشكل خـاص، بالإضافة إلى المضاربات التي شملت بعض الأسهم الصغيرة. وجاء ذلك وسط تراجع نشاط التداول بشكل واضح، حيث انخفضت قيمة التداول بنسبة بلغت 34% تقريباً، فيما تراجع عدد الأسهم المتداولة خلال الجلسة بنسبة بلغت 19% تقريباً.

هذا وعادت البورصة في جلسة يوم الأربعاء إلى التباين مجدداً، حيث واصـل المـؤشـريـن الـوزنـي وكويت 15 تراجعهما تحت تأثير استمرار عمليات جني الأرباح على الأسهم التشغيلية الكبيرة، فيما تمكن المؤشر السعري من تحقيق الارتـفـاع وسـط عـودة عمليات الـشـراء الانـتـقـائـيـة عـلـى بعض الأسـهـم الصغيرة، وهـو التباين الذي جاء في ظل تراجع السيولة النقدية بأكثر من النصف، لتصل بنهاية الجلسة إلـى حـوالـي 13 مليون دينار كويتي. فيما شهدت جلسة يـوم الخـمـيـس اجـتـمـاع مؤشرات البورصة الثلاثة على الإغلاق في المنطقة الخضراء للمرة الأولـى خـلال الأسـبـوع المـاضـي، حيث جاء ذلك وسط عودة عمليات الشراء مرة أخرى، وإن كان بشكل محدود، الأمر الذي جاء في ظل نمو السيولة النقدية خـلال الجلسة، لتصل بنهايتها إلى 15 مليون دينار كويتي تقريباً.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسـبـوع المـاضـي عـنـد مستوى 6,628.54 نقطة، مسجلاً تراجعاً نسبته 0.50% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الـوزنـي انخفاضاً نسبته 1.54% بعد أن أغلق عند مستوى 431.55 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,004.94 نقطة بـخـسـارة نسبتها 2.31% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع المـاضـي وصـلـت نـسـبـة مكاسب المؤشر السعري منذ نهاية العام المنقضي إلى 15.32%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني حوالي 13.54%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلـى 13.55%، مـقـارنـة مـع مستوى إغـلاق عام 2016.

مؤشرات القطاعات

سجلت تسعة من قطاعات سوق الكويت لـلأوراق المالية تراجعاً في مؤشراتـهـا بنهاية الأسـبـوع المـاضـي، فـي حـين نمـا مؤشرين قطاعين اثنين، مع بقاء مؤشر قطاع الرعاية الصحية بدون تغير. هذا وجـاء قطاع الاتصالات في مقدمة القطاعات المتراجعة، حيث أغلق مؤشره منخفضاً بنسبة 3.52% بعدما وصـل إلـى 599.65 نقطة. تبعه في المرتبة الثانية، قطاع الخدمات المالية الذي أنهى مؤشره تـداولات الأسـبـوع عند مستوى 687.58 نقطة، متراجعاً بنسبة 2.65%، فـيـمـا شـغـل المـرتـبـة الثالثة قطاع التأمين الـذي نقص مؤشره بنسبة 2.41% مقفلاً عند 1,108.25 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً، فكان قطاع البنوك، والذي أغلق مؤشره عند 962.62 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 0.63%.

من ناحية أخـرى، أغلق مؤشر قطاع الصناعية مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1,785.09 نقطة بنمو نسبته 2.73%، فيما سجل مؤشر قطاع النفط والـغـاز نـمـواً نسبته 2.13% بعد أن أنـهـى تـداولات الأسبوع عند مستوى 1,013.33 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطـاع الخـدمـات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 233.49 مليون سهم تقريباً شكلت 35.61% من إجمالي تـداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، إذ تم تـداول نحو 142.62 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 21.75% من إجمالي تـداولات الـسـوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تـداولاتـه إلـى الـسـوق 19.36% بعد أن وصل إلى 126.97 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولـى، إذ بلغت نسبة قيمة تـداولاتـه إلى السوق 36.75% بقيمة إجمالية بلغت 47.47 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تـداولاتـه إلـى الـسـوق 25.84% وبقيمة إجمالية بلغت 33.38 مليون د.ك. تقريباً. أمـا المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المـالـيـة، إذ بلغت قيمة الأسـهـم المـتـداولـة للقطاع 22.79 مليون د.ك. شكلت 17.64% من إجمالي تداولات السوق.

تراجع واردات الصين من كوريا الشمالية وزيادة تجارتها مع العالم

تراجعت واردات الصين من كوريا الشمالية للشهر السابع على التوالي، بعدما تعهدت بكين تطبيق العقوبات الدولية للضغط على بيونغ يانغ بخصوص تجاربها النووية والصاروخية.

وقال المتحدث باسم إدارة الجمارك هوانغ سونغبينغ للصحافيين إن واردات الصين من كوريا الشمالية انخفضت بنحو 38 بالمئة في سبتمبر (من سنة لأخرى)، فيما انخفضت الصادرات بنسبة 6.7 بالمئة.

ووافقت الصين، الشريك التجاري الرئيسي لكوريا الشمالية، على الالتزام بحزمة من العقوبات تتضمن حظرا على واردات الفحم والحديد والمأكولات البحرية من كوريا الشمالية إضافة إلى وضع حد لصادرات المنتجات النفطية المكررة. لكن البيانات الرسمية أظهرت كذلك ازدهار تجارة الصين مع باقي العالم حيث ازدادت صادراتها وواردتها في ايلول/سبتمبر.

وأظهرت أرقام الجمارك ان الصادرات نمت بنسبة 8.1 بالمئة والواردات بنسبة 18.7 بالمئة في ايلول/سبتمبر، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

تراجع واردات الصين من كوريا الشمالية

حذر من «عدم وجود حل في الأفق» للأزمة في فنزويلا

صندوق النقد الدولي يدعو أميركا اللاتينية إلى محاربة الفساد

دعـا صـنـدوق النقد الـدولـي الجمعة دول اميركا اللاتينية والكاريبي الى مكافحة الفساد ليصبح النمو الاقتصادي اكثر استدامة وفوائده انتشارا بين السكان. وقـال الـصـنـدوق في تقييمه للوضع الاقـتـصـادي في المنطقة ان المستويات العالية للفساد يرافقها نمو ضعيف وانعدام في المساواة.واضاف في تقريره ان «الحوكمة الضعيفة والفساد المستشري يؤثران سلبا على نمو شامل ومستديم في اميركا اللاتينية والكاريبي».

وأعرب صندوق النقد الدولي عن القلق الشديد ازاء الازمة السياسية المستمرة في فنزويلا ومحذرا من عدم وجود حل للتراجع الاقتصادي ومعاناة السكان. وقال الصندوق في تقرير حول اقتصادات دول اميركا اللاتينية ان فنزويلا «لا تزال تعاني من ازمة اقتصادية وانسانية وسياسية لا حل لها في الافـق». بحلول نهاية العام، سيكون اقتصاد فنزويلا تراجع ب35% بالمقارنة مع 2014، وحذر الصندوق من ان البلاد تسير نحو تضخم مفرط تتزايد فيه الاسعار بشكل خـارج عن السيطرة كل يـوم ولفترة طويلة. الا انـه لفت الـى ان النقص في السلع والازمـة السياسية يؤثران سلبا الـى حد كبير على السكان. وأضاف ان «الخطر الاساسي على المنطقة مرتبط بـالازمـة السياسية ونـزوح السكان الـى دول مجاورة». وتابع ان «عدد السكان القادمين الى البلدات الحدودية في البرازيل وكولومبيا سجل تزايدا مطردا مع التصعيد في الازمة في فنزويلا».

عشرات الشركات تهاجر من كاتالونيا عقب حملة الاستقلال

أدت حملة استقلال كاتالونيا إلى هجرة عـشـرات الـشـركـات مـنـه فـي ظـل تصاعد الشكوك حيال اقتصاد اقليم يعتبر احد اغنى مناطق اسبانيا، رغم مديونيته الكبيرة واعتماده على التجارة مع الاتحاد الأوروبي ومدريد.

وتشكل المنطقة التي تتمتع بحكم شبه ذاتـي خمس الناتج الاجمالي الوطني كما انها اكبر المصدرين في إسبانيا. ولكن نظرا لاستمرار أسوأ أزمة سياسية تشهدها البلاد فإن هناك مخاوف من أن تسعى الشركات للانتقال الى مناطق اكثر استقرارا.

وقال اينانثيو سانز الخبير المصرفي في كلية مختصة بالاعمال في برشلونة لوكالة فرانس برس، «للعودة الى كاتالونيا يجب ان تكون واثقا تماما من وجود الاستقرار. وقد يستغرق ذلك عدة سنوات».

وقد نقلت ما لا يقل عن 40 شركة كبيرة ومـتـوسـطـة الـحـجـم مـقـراتـهـا القانونية مـن الاقـلـيـم، وضـمـنـهـا ثـالـث أكـبـر بنك «كايكسابنك»، وشركة الطاقة العملاقة «غاز ناتشورال» وشركة «ابريتيس» المختصة بتحصيل الاموال على الطرق السريعة.

ورغم عدم الاعلان عن خسائر كبيرة في الوظائف، إلا أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت كاتالونيا المستقلة يمكنها الاعتماد على ايرادات الضرائب من شركات مغادرة.

من جهته، قال اريك دور مدير الاقتصاد في مدرسة مختصة بـالادارة في باريس لفرانس برس «في حال استمرار ما حدث في الاسـابـيـع الاخـيـرة، فـان ذلـك سيدفع بالحكومة الكاتالونية الـى مواجهة واقع ان الشركات الكبرى تغادر. هذا الامر يعد كارثيا بالنسبة لعائدات الضرائب».

ترامب يزعزع البورصة بتغريداته

تغريدة بسيطة للرئيس الاميركي يمكن ان تزعزع الأسهم في البورصة. لكن تـوالـي التصريحات الصادمة والعهود التي لم تتحقق أفقدت كلمة دونالد ترامب مصداقيتها في الاسواق المالية.

وعـلـق آرت هـوغـن مـسـؤول استراتيجية الاسواق لدى «فوندرليش سكيوريتيز» اننا «ولكثرة الانـذارات الكاذبة لـم نعد نتأثر» بتصريحات الرئيس.

وغالبا ما ينسب ترامب إلى إدارته الاداء القياسي لمؤشرات وول ستريت واشـاد الاربعاء على تويتر ب»النمو غير المسبوق تقريبا لسوق الاسهم منذ الانتخابات»، لكن المستثمرين ما عادوا يولون أهمية لمثل هذه التصريحات.

عندما هـدد ترامب في خطاب امام الجمعية الـعـامـة لـلامم المـتـحـدة في ايلول/سبتمبر المـاضـي ب»التدمير الكامل» لكوريا الشمالية بالكاد انعكس ذلـك على مؤشر داو جونز الـذي اقفل على ارتفاع ب0و18%.

وعندما أكد انـه يريد خفض نسبة الـضـرائـب على الـشـركـات الـى 15% مـا يمكن ان يشكل هدية للمساهمين فيها، قـال غريغوري فولوخين مدير الاسـتـثـمـارات لـدى «ميـسـتـشـارت فايننشال سيرفسيز»: «كنا نعلم ان ذلك ليس واقعيا».

وعندما استقال المدير العام لشركة «ميرك» في اب/اغسطس من مجلس اقتصادي في البيت الابيض احتجاجا على تصريحات تـرامـب حـول تجمع لدعاة تفوق العرق الابيض بعد اعمال عـنـف فـي شـارلـوتـسـفـيـل، وهاجمه الرئيس بشكل مباشر عندما اكد ان ذلك «سيتيح له وقتا اضافيا لخفض الاسعار المبالغ بها للشركة»، ارتفع سهم الشركة ب0,47%.

قطر تطلب من منظمة التجارة العالمية تشكيل هيئة تحكيم لاتخاذ موقف من المقاطعة

طلبت قطر من منظمة التجارة الـعـالـمـيـة تشكيل هيئة تحكيم لاتخاذ موقف من المقاطعة الذي تفرضه الامارات العربية المتحدة على الامـارة الصغيرة الغنية بالغاز.وذكرت مصادر قريبة من منظمة التجارة العالمية ان الطلب سيخضع للبحث في 23 اكتوبر.

وبناء على ما تنص عليه قواعد عمل منظمة الـتـجـارة العالمية، يحق للامارات عرقلة طلب تشكيل هيئة تحكيم. لكن اذا قدمت قطر طلبا جديدا، خلال اجتماع لاحق، لـن يـعـود فـي وسـع البلد المتهم معارضة ذلك إلا في حال حصول توافق في منظمة التجارة العالمية ضد تشكيل الهيئة.

وفـي الـعـاشـر مـن اغسطس، ابلغت منظمة الـتـجـارة العالمية قـطـر ان الامـــارات «لـن تـبـدأ مـشـاورات». وافـادت وثيقة لمنظمة التجارة العالمية نشرت الخميس، «لـذا، تطلب قطر» ان تشكل هيئة تسوية الـخـلافـات فـي منظمة الـتـجـارة العالمية «مجموعة خاصة... تكلف البحث في المسألة».